

تفعيل التنمية المستدامة من خلال الاستثمار السياحي

لخضر بن عليّة

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بتيبازة



ملخص:

يعتبر الوقوف على ماهية الاستثمارات السياحية، ضرورة ملحة أمام كل باحث و مهتم بالتنمية المستدامة لتحديد مجال تدخل القطاع السياحي الذي أصبح يمثل أحد الأولويات في برامج التنمية ليس في الدول المتطورة فحسب، بل حتى في الدول النامية.

وتعد الجزائر إحدى الدول النامية التي تفتنت لأهمية الاستثمارات السياحية فأولتها الأهمية في برامجها التنموية مخصصة لها اعتمادات معتبرة لجعلها تساهم في التنمية المستدامة، تجسدت من خلال تخطيطها لإستراتيجية وطنية تتماشى مع متطلبات الصناعة السياحة الدولية الراقية.

Abstract:

A stand on what Tourism investments, an urgent need for every researcher interested in sustainable development to determine the area within the tourism sector, which has become one of the priorities in development programmes not only in developed but also in developing countries.

And Algeria is one of the developing countries, which Taftnt of the importance of tourism investments Voltha important in their development programs dedicated her considerable credits to make them contribute to sustainable development, epitomized by planning for a national strategy in line with the requirements of high-end international tourism industry.

مقدمة:

تقوم اقتصاديات الكثير من الدول على السياحة باعتبارها أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية بالغة وكونها مصدرا رئيسيا للدخل في عدد كبير من دول العالم، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره بأنه مصدر استفادة لمختلف النشاطات سواء الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الفنية وغيرها من النشاطات الإنسانية. فالاستثمارات السياحية تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية نموا في العالم، ذات دور مهم في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعمالات الأجنبية وفرصة للتشغيل وهدفا رئيسيا لتحقيق برامج التنمية، كما أن التوسع في الاستثمارات السياحية صاحبه تغيرات ثقافية واجتماعية وبيئية.

وعلى الرغم من امتلاك الجزائر مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهلها لأن تكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح، إلا أن حصتها في السياحة العالمية تبقى جد ضئيلة، وهي لا تتناسب مع ما تزخر به الجزائر من ثروات طبيعية وحضارية التي تجعلها قادرة على القيام بالاستثمار السياحي كبديل للمحروقات من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ولقد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع الاستثمار السياحي وعصرنته بما يواكب التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية، وبذلك تم سن الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار بصفة عامة والاستثمار السياحي بصفة خاصة، فقد تم منح عدت مزايا أخرى إضافة إلى الحوافز الجمركية والجبائية والشبه جبائية المنصوص عليها في القانون العام بالإضافة إلى عدة قوانين تسير وتنظم السياحة بالإضافة إلى إعداد مخطط التهيئة السياحية في أفق 2025.

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر وما هي أهميته لتحقيق التنمية المستدامة؟

وانطلاقا من الإشكالية السابقة ارتأينا أن تتضمن هذه الورقة البحثية المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار العام للسياحة والاستثمارات السياحية.

المحور الثاني: ماهية التنمية السياحية المستدامة.

المحور الثالث: الاستثمارات السياحية وأهميتها في دفع التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: الإطار العام للسياحة والاستثمار السياحي.

أولا: مفاهيم أساسية في السياحة:

تنامي الاهتمام بالسياحة حاليا من قبل العديد من الباحثين والمختصين في المجال العلمي، باعتبارها أحد أهم المتطلبات الأساسية والضرورية لتحقيق برامج التنمية، ووسيلة فعالة للمساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي من منظور اقتصادي، وهي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب، ومحصلة طبيعية لتطور المجتمعات السياحية وارتفاع مستوى معيشة الفرد من منظور اجتماعي وحضاري.

أ/ ماهية السياحة والسائح.

يعتبر لفظ السياحة من الألفاظ المستخدمة منذ القدم، فالمفهوم اللغوي للفظ سياحة يعني السفر والتجوال، وعبارة "ساح في الأرض" تعني ذهب وسار على وجه الأرض، وقد ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم في سورة التوبة قوله تعالى: "براءة

من الله ورسوله إلى الذين عهدتم من المشركين فسبحوا في الأرض أربعة أشهر واعلموا أنكم غير معجزي الله وأن الله مخزي الكافرين¹.

أما في اللغة الإنجليزية فنجد أن "Tour" يعني أن يجول أو يدور، أما "Tourisme" أي السياحة فمعناها الانتقال والدوران².

قد تعددت تعاريف السياحة نظرا لتعدد وجهات الدراسة للسياحة، فقد ركز كل باحث على جانب معين كل حسب جانب دراسته، فمنهم من اعتبرها ظاهرة اقتصادية وأخرى اجتماعية، ومنهم ثقافية ونفسية، وفيما يلي سنعرض بعض التعاريف:

➤ تعتبر الأكاديمية الدولية للسياحة أن "السياحة هي تعبير يطلق على رحلات الترفيه، أو هي مجموع الأنشطة الإنسانية المعبأة لتحقيق هذا النوع من الرحلات، وهي صناعة تتعاون على سد حاجيات السائح"³.

➤ ويعرف الأستاذ Wilter Huinwiker أن السياحة هي "مجموع العلاقات والظواهر التي تترتب على سفر وعلى إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، طالما أن هذه الإقامة المؤقتة لا تتحول إلى إقامة دائمة، وطالما لم ترتبط هذه الإقامة بنشاط يغل ربحا لهذا الأجنبي"⁴.

➤ كما نجد الألماني: E.Gurer feruller بدوره أعطى تعريفا للسياحة، حيث قال هي ظاهرة من ظواهر العصر، التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستحمام وتغيير الجو والإحساس بحمال الطبيعة التي توفرها وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في المناطق ذات الطبيعة الخاصة وهي ثمرة تقوم وسائل النقل⁵.

➤ تعريف المنظمة العالمية للسياحة "OMT": حسب المنظمة العالمية للسياحة، كلمة سياحة تتكون من مفهومين وهما⁶:

السائح: كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث أسباب الزيارة "السفر" تكون من أجل: الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الديانة، الرياضة، أو من أجل القيام بأعمال عائلية، حضور مؤتمرات، ندوات علمية، ثقافية وسياسية.

المتجول المتزه: كل زائر مؤقت لا تتجاوز مدة إقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر إقامته المعتاد. ومن خلال ما تقدم يمكن أن نعطي تعريفا شاملا للسياحة "على أنها مجموعة من النشاطات التي يقوم بها الأشخاص من خلال رحلتهم وإقامتهم في أماكن بعيدة عن مقر سكنهم من أجل الراحة والتمتع أو لأجل الثقافة والمعرفة...الخ. أما بالنسبة للجزائر فقد تبنت تقريبا نفس التعاريف التي اعتمدتها المنظمة العالمية للسياحة منها ما يلي⁷:

الدخول: كل مسافر عبر الحدود ودخل التراب الوطني، خارج مساحة العبور يعتبر داخلا.

المسافر: هو كل شخص يدخل التراب الوطني، مهما كانت دوافع هذا الدخول ومهما كان مكان إقامته وجنسيته باستثناء الجوالين في رحلة بحرية. والجوال في رحلة بحرية هو كل زائر يدخل الحدود الوطنية ويغادرها في نفس السفينة التي جاء فيها والتي يسكن على متنها طوال إقامته في البلاد.

الزائر: هو كل من دخل البلد (الجزائر) من غير أن يقيم فيها عادة ولا يمارس فيها أية مهنة مقابل أجر. ويشمل هذا التعريف فئتين من الزوار هما السياح والجوالون.

السائح: هو الزائر لفترة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد. وذلك لأغراض المتعة (رياضية، دواعي دينية... إلخ). أو إنجاز أشغال: زيارة الأقارب، حضور اجتماعات، القيام بمهام، الدراسة... إلخ.

المقيمون: هم المسافرون غير الجوالين في رحلة بحرية وغير المقيمين.

غير المقيمين: هم السواح والجوالون والمسافرون العابرون بالجزائر، باستثناء الجوالين في رحلة بحرية.

الجوال: هو زائر لمدة محدودة، يقضي على الأقل 24 ساعة في البلاد، هذا المفهوم ينطبق على كل المسافرين الذين هم في جولة بحرية ماعدا المسافرين الذين يمكن اعتبارهم من الناحية القانونية أنهم لم يدخلوا التراب الوطني فضلا عن سكان الحدود العاملين في الجزائر.

ب/ أركان السياحة:

تعتمد صناعة السياحة على مجموعة من الأركان التي يجب توافرها لإنجاحها والحصول على أفضل النتائج وتتمثل هذه الأركان في:

البرامج السياحية: لا تنجح السياحة بدون إرشاد سياحي وبرامج سياحية فعالة، فالبرامج السياحية تلعب دورا هاما في تنظيم الحركة السياحية و تنفيذها في أرقى صورة ممكنة، فالسائح يحتاج دائما مرشدا سياحيا يقوم بتنظيم الرحلات وإطلاعه على الأماكن السياحية من متزهات وأماكن أثرية وتاريخية وغيرها من التي جاء السائح أصلا لمشاهدتها.

الإيواء السياحي: أول ما يبحث عنه السائح في وقت وصوله إلى أي مكان سياحي قصده هو مكان الإقامة، قبل البحث عن الطعام و الشراب والترفيه، فالإيواء السياحي يتمثل في الفنادق، والمنتجعات السياحية، والغرف، والمخيمات، ويصعد به عموما كل ما يؤوي إليه السائح للإقامة وما يرافقه من خدمات.

النقل السياحي: يعتبر من أهم الركائز الأساسية للسياحة لأن صناعة السياحة مرتبطة ارتباطا وثيقا بقطاع النقل، إذ أنه لا يمكن أن تنشأ سياحة وتتطور بدون وسائل النقل من مطارات، موانئ، طرق... إلخ مما يحتم بتطوير وسائل النقل والمواصلات وخدماتها وجعلها أكثر راحة وأمان ورفاهية واختصار للوقت وسرعة في تقديم الخدمة للسائح.

البنية التحتية للسياحة: وهي مصطلح يطلق على مجموعة من العناصر الهيكلية المترابطة التي توفر إطار عمل يدعم الهيكل الكلي للتطوير من المرافق العامة والخدمات الأولية الواجب توفرها لقيام أي مشروع أو منطقة سياحية، وتتمثل البنية الأساسية (التي تحتية) في السياحة في المنشآت الفندقية و مجال الإقامة والمنشآت السياحية ووكالات السياحة والسفر والمنشآت الترفيهية والأجهزة السياحية المختلفة من مياه، صرف صحي كهرباء والحاجات الأساسية للحياة المدنية من (بنوك، مدارس، مستشفيات).

البنية الفوقية للسياحة: يعبر على منشآت الإقامة مثل الفنادق، المخيمات...، وكذلك مشاريع الاستقبال السياحي ومكاتب المعلومات السياحية، و وكالات السفر، الشركات السياحية، مكاتب كراء السيارات...، وهذه الخدمات ضرورية لا غنى للسائح عنها عند وصوله، وجودة خدمات هذه البنى تعبر عن مدى تطور الدولة المستضيفة.

ثانيا: الاستثمار السياحي:

قبل التطرق إلى مفهوم الاستثمار السياحي كان لا بد لن من الوقوف والمرور على مفهوم الاستثمار بصفة عامة.

أ: تعريف الاستثمار: يمكن تعريف الاستثمار لغة واصطلاحا كما يلي:

الاستثمار لغة: مشتق من كلمة استثمار، يستثمر معناها ينمي أي يزيد، أو النماء غالبا ما يكون في الأموال، سواء كان في صورتها النقدية أو المالية أو التجارية أو أي صورة أخرى سواء كان في شكل عقارات أو منقولات. ويقال: استثمر المال وثمره — بتشديد الميم — أي استخدمه في الإنتاج⁸.

الاستثمار اصطلاحا: نجد هناك عدة تعاريف قدمها الاقتصاديون والمفكرون نذكر منها:

- الاستثمار يقوم على التضحية بإشباع رغبة استهلاك حاضرة، وذلك أملا في الحصول على إشباع رغبة في المستقبل⁹.
- الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح أو المال، عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي أو ملموس أو شكل غير مادي¹⁰.
- الاستثمار هو توظيف الأموال المتاحة في اقتناء وتكوين أصول قصد استغلالها لتحقيق أغراض المستثمر¹¹.
- الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن، قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن¹²:
- * القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلي عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل.
- * النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم.
- * المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع.
- كما تم تعريفه في القانون الجزائري بما يأتي¹³:
- * اقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة.
- * المساهمة في رأسمال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية.
- * استعادة النشاطات في إطار حوصصة جزئية أو كلية.

ب/ تعريف الاستثمار السياحي:

يؤدي الاستثمار السياحي دورا كبيرا ومتطور في تفعيل النشاط السياحي إذ يوفر للمؤسسات السياحية وللسياح على حد سواء أفاق جديدة من حيث تطوير وتدعيم أركان صناعة السياحة، فالاستثمار السياحي يعد من الأنشطة الواعدة التي تتيح فرصا استثمارية قادرة على المنافسة في سوق السياحة العالمية، فزواج صناعة السياحة يؤثر بشكل مباشر على اقتصاديات الدول، ونمو الصناعات والأنشطة المرتبطة بصناعته ومثل هذا الأمر يمكن أن يقدم دافعا قويا للتنمية المستدامة. فتعاريف ومفاهيم الاستثمار السياحي تعددت وتنوعت حسب وجهة نظر والزوايا التي تم التطرق إليه من خلالها، لذا اقتصرنا في ورقتنا البحثية على التعاريف التالية:

- الاستثمار السياحي هو ذلك النشاط الخدمي المرتبط بالمليادين المتعلقة بالنشاط السياحي بداية بالفندقة إلى تنظيم الأسفار مروراً بوسائل الترفيه والترهة والخدمات الإضافية المرتبطة بها¹⁴.
- الاستثمار السياحي هو كل إقامة لمنشآت سياحية، وفق القواعد المتعلقة بالفندقة وأسس الاستثمار بشكله العام، والتي تقام داخل مناطق التوسع السياحي و تعتمد بشكل أساسي على العقار السياحي المهيأ لإنجاز هذه البرامج المحددة في مخطط التهيئة السياحية¹⁵.
- هو استخدام وتوجيه رؤوس الأموال لخلق أو تهيئة منتج سياحي أو خدمة ترد ضمن متطلبات الجذب السياحي بهدف تسويق هذه الخدمة وتحقيق عائد على رؤوس الأموال المستغلة، وتمثل الصناعة السياحية في جميع الهياكل والمؤسسات

التي تقوم باستيعاب الطلب السياحي المتمثل في السائح، وتقاس حجم الصناعة السياحية في إقليم معين بحجم الفنادق ووكالات السفر والهياكل القاعدية من طرق ومطارات ومواصلات واتصالات وهياكل قاعدية مخصصة للراحة من مناطق الاستحمام ومطاعم وأندية وتظاهرات ثقافية وكلها ناتج للاستثمار السياحي¹⁶.

➤ عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على أنه: "التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح، والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية، والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة"¹⁷.

وإجمالاً يمكن تعريف الاستثمار السياحي بأنه توظيف الأموال في مجال صناعة السياحة، من أجل الحصول على فوائد وأرباح بما يخلق قيمة مضافة في جميع أركان صناعة السياحة، سواء كان هذا الاستثمار عام من قبل الحكومة أو خاص من قبل خواص أجنب أو محليين، وفقاً لما تقتضيه أسس الاستثمار وخصوصيات كل منطقة في ظل مخطط التوجيه السياحي.

ج/ خصائص الاستثمار السياحي:

يتطلب الاستثمار السياحي أموال ضخمة و قروض طويلة الأجل مع عائد طويل الأجل، لأن الدخول في مرحلة الاستغلال الفعلي لهذا النوع من الاستثمار يكون غالباً بعد ثلاث سنوات أو أكثر، كما يركز على اليد العاملة المؤهلة باعتبارها المحرك الرئيس له، وعموماً يمكن القول بأن الاستثمارات السياحية تتميز بجملة من الخصائص نذكر أهمها فيما يلي¹⁸:

1. الاستثمارات السياحية تكون في أصول ثابتة و لمدة طويلة من 20 سنة إلى 25 سنة مما يترتب عليها عدة تغيرات سياسية و اجتماعية ذات مخاطر متفاوتة.

2. العائد من الاستثمارات السياحية ليس سريعاً نظراً لطول مدة الاستثمارات.

3. الاستثمارات السياحية لا تستطيع تغير منتجاتها بالمشاريع الأخرى.

4. تحتاج الاستثمارات السياحية إلى مستوى عال من التشغيل وعمالة مدربة ومؤهلة لذلك.

5. الاستثمارات السياحية لا تحتاج إلى عناصر معقدة كالتيكنولوجيا مثلاً، فهي تعتمد بشكل كبير على العنصر البشري.

6. تساهم الاستثمارات السياحية في دعم اقتصاد أي دولة من خلال ما توفره من فرص عمل جديدة تساهم في الدخل

السياحي.

7. تعد الاستثمارات السياحية من الصادرات غير المنظورة، ولا يمكن نقلها من مكان لآخر.

المحور الثاني: ماهية التنمية المستدامة.

أولاً: مفاهيم أساسية في التنمية المستدامة:

إن مفهوم التنمية المستدامة رغم حداثة أصبح واسع التداول وتزايد استعماله من قبل المهتمين بقضايا التنمية في السنوات الأخيرة، بحيث أصبح الاهتمام ينصب بشكل رئيسي على نوعية الحياة والحفاظة على البيئة بالدرجة الأولى على إنتاج السلع والخدمات، وبعبارة أخرى تم دمج البعد البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي ضمن مفهوم التنمية.

أ/ تعريف التنمية المستدامة:

تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي من قبل رئيسة وزراء النرويج **قرو هارلم بريتلاند Gro Harlem Bruntland** في تقرير مستقبلنا المشترك في سنة 1987 للتعبير عن السعي لتحقيق نوع من العدالة

والمساواة بين الأجيال الحالية والمستقبلية، إن التنمية المستدامة تعتبر نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، وقد أصبح العالم اليوم على قناعة بأن التنمية المستدامة هي السبيل الوحيد للقضاء على قضايا التخلف وضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل إن طبقت بأدق معانيها، فقد تم تعريفها على أنها:

➤ هي تلك التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم¹⁹.

➤ التنمية المستدامة نمط تنمية تضمن فيه الخيارات وفرص التنمية التي تحافظ على البيئة والموارد الطبيعية والتراث الثقافي للأجيال القادمة²⁰.

➤ هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها لذلك التوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الاجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي²¹.

فالتنمية المستدامة تسعى إلى تحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة والمجتمع، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في مستقبل ومصير الأجيال الحالية مع مراعاة مستقبل ومصير الأجيال القادمة من خلال الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها والإنصاف بين الأفراد والمحافظة على الموارد الطبيعية والموروث الثقافي للأجيال.

ب/ أهداف التنمية المستدامة:

إن عملية التنمية المستدامة هي عملية موجهة تهدف بالاتجاه الأفضل والأحسن والخير الجماعي لجميع أفراد المجتمع وتنادي بالعدالة الاجتماعية وبالمساواة في الفرص وتسعى إلى تلبية الحاجات الأساسية لهم من تعليم وصحة وتطوير القدرات والكفاءات، وجميع حقوق الإنسان الأساسية في مختلف المجالات والقضاء بالدرجة الأولى على الفقر وعلى جميع أنواع التمييز بين البشر، فالتنمية المستدامة تسعى من خلال أساليبها وآلياتها إلى جملة من الأهداف يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1/ الأهداف الاقتصادية: تنطوي التنمية الاقتصادية على ثلاثة محاور أساسية وهي إحداث تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة مع ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولويات لتلك الأساسيات، فهي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وهذا بالحفاظ والاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والبيئية والذي بدوره يتطلب تطوير المؤسسات والبنى التحتية واستعمال التكنولوجيا النظيفة واعتماد الاقتصاد والتسويق الأخضرين من أجل الوصول إلى رفاهية متزايدة لأفراد المجتمع ولتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال.

فالتنمية المستدامة تتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني²².

2/ الأهداف البيئية: تؤثر الأنشطة البشرية تأثيراً متزايداً في سلامة النظم الإيكولوجية التي توفر الموارد والخدمات الأساسية لرفاه البشر وازدهار الأنشطة الاقتصادية، لذا لا بد من إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة ومتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا الخصوص يلزم لتغيير الاتجاه السائد فيما يتصل بتردي الموارد الطبيعية بأسرع ما يمكن تنفيذ استراتيجيات تتضمن الأهداف المعتمدة على المستويات الوطنية والإقليمية، إن أمكن لحماية النظم الإيكولوجية وتحقيق الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد الحية، مع تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية المحلية²³.

تهدف التنمية المستدامة إلى حماية البيئة بالتركيز على نشاطات الأفراد والبيئة المحيطة بهم، فهي تهدف على الخصوص إلى ما يأتي²⁴:

1. تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة.
 2. ترقية وتنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم .
 3. الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بالحفاظ على مكوناتها.
 4. إصلاح الأوساط المتضررة.
 5. ترقية الاستعمال الإيكولوجي العقلاني للموارد الطبيعية المتوفرة، وكذلك استعمال التكنولوجيات الأكثر نقاء.
 6. تدعيم الإعلام والتحسيس ومشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.
- 3/ الأهداف الاجتماعية:** إن التنمية البشرية هي عملية تهدف إلى الموائمة بين إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وبين تحرير الطاقات البشرية وتعزيزها ، ومنه فإن للتنمية البشرية جانبين الأول هو استخدام أفراد المجتمع للقدرات التي تم اكتسابها في الأغراض الإنتاجية، أما الثاني فهو تكوين القدرات البشرية بتوفير التكوين والرعاية الصحية وغيرها من الظروف المعيشية. إن المبادئ العامة التي يشمل تأثيرها على الجميع كالتماسك الاجتماعي، والتزام الدولة بتأمين التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية، والانفتاح على التكامل التجاري، هي اليوم، على ما يتضح، وسائل فعالة لتحقيق الاستدامة والمساواة في التنمية البشرية²⁵.

فإنسان له الحق في العيش في بيئة نظيفة وسليمة بمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات الاجتماعية ، بما يخدم احتياجاته الأساسية واحتياجاته المكملة لرفع مستوى معيشته من (مأوى وطعام ولباس وهواء وعمل وترفيه وتعليم...)، وحماية حقوقه الإنسانية، والقضاء على أنواع التمييز والفروقات الطبقية بين أفراد المجتمع، إذ يساهم التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني والتنظيمات الاجتماعية في تمكين الأفراد من المشاركة في النمو والتوازن بين القطاعات، ولاسيما الاعتناء بالقطاع الريفي.

وخطة التنمية التي تحقق التغيير هي خطة متعددة الأوجه، فهي تساهم في زيادة الأصول لصالح الفقراء من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات الأساسية، وهي تحسن عمل مؤسسات الدولة والمؤسسات الاجتماعية بهدف تحقيق النمو والمساواة على حد سواء، وهي تزيل الحواجز الاجتماعية والبيروقراطية التي تعوق المشاركة في النشاط الاقتصادي والحراك الاجتماعي، وهي تضمن مساءلة القادة، ومشاركة المجتمعات في تحديد أولويات الميزانية وتعميمها²⁶.

ثانياً: السياحة المستدامة.

أ/ تعريف السياحة المستدامة:

- اقترح مبدأ السياحة المستدامة أوائل عام 1988 من طرف المنظمة العالمية للسياحة، حيث كان من المتوقع من هذه السياحة المستدامة " أن تؤدي إلى إدارة جميع الموارد تتيح الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية مع الحفاظ في الوقت ذاته على سلامة الثقافة، والعمليات الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي والنظم المعيلة للحياة"²⁷.
- السياحة المستدامة هي نقطة تلاق ما بين احتياجات الزوار والمنطقة المضيفة لهم، مما يؤدي إلى حماية ودعم فرص التطوير المستقبلي، بحيث تتم إدارة جميع المصادر بطريقة توفر الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والروحية، ولكنها في نفس الوقت تحافظ على الواقع الحضري والنمط البيئي للمقصد السياحي²⁸.

ومن خلال التعريفين السابقين نلاحظ بأن السياحة المستدامة ما هي التوفيق بين المنطقة السياحية والزوار بحيث يلتزم السياح بالمبادئ الأخلاقية والثقافية والبيئية والاقتصادية للمنطقة المضيفة.²⁹ وتأخذ السياحة المستدامة بعين الاعتبار العديد من الأسس وأبرزها:

1. القيام بتحليل متداخل للتخطيط البيئي والاجتماعي والاقتصادي قبل البدء في أي تنمية سياحية أو مشاريع أخرى، بحيث يؤخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة والمجتمع.
2. القيام بتخطيط وإدارة السياحة بطريقة مستدامة من أجل الاستخدام الأمثل للبيئة الطبيعية والاجتماعية وحمايتها.
3. التزام المؤسسات السياحية والأفراد بالمبادئ الأخلاقية والثقافية والبيئية والاقتصادية للمنطقة المضيفة.
4. لا بد أن تتوفر الدراسات والمعلومات عن طبيعة السياحة وآثارها على السكان والبيئة الثقافية قبل وأثناء التنمية، خصوصاً ما يتعلق بالمجتمع المحلي من أجل تمكّنهم من المشاركة والتأثير على اتجاهات التنمية الشاملة.
5. لا بد من اهتمام السلطات المكلفة بالسياحة بالتوزيع العادل للمكاسب بين أفراد المجتمع المضيف ومروجي السياحة. إن التنمية السياحية المستدامة تهدف إلى رفع القدرات الإنتاجية للمنتج السياحي فهي تركز على الدمج بين أبعاد السياحة المستدامة والتنمية المستدامة، فقد تم التركيز في قانون التنمية المستدامة السياحية رقم 03-01 بأن برامج التنمية السياحية يجب أن تندرج أهداف وغاية التنمية السياحية ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة طبقاً للقانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهذا من خلال الاستثمار السياحي الذي يساهم بدوره في خلق صناعة سياحة ذات قدرة وميزة تنافسية للمنتج السياحي الوطني مع دول الجوار، فالتنمية السياحية المستدامة تسعى إلى تنمية اجتماعية وثقافية وبيئية يمكن إنجازها بالآتي:

1. تعزيز وتقوية الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي فالسياحة تتميز بآثارها المضاعف (المضاعف السياحي) الناجم عن الرواج والانتعاش في عشرات الصناعات والخدمات والتي يقدرها الاختصاصيون بأكثر من خمسون صناعة وخدمة.
2. العمل على استقطاب الاستثمار الأجنبي كونها تقدم عائد جيد للمستثمر.
3. باعتبار أن صناعة السياحة صناعة مركبة وبهذا يمكن استغلال هذه الميزة لامتصاص مشكلة البطالة والتشغيل.
4. تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً لاسيما في الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بإمكاناتها السياحية.
5. العمل على تنمية الأقاليم الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي.
6. تعمل على تطوير الأماكن الدينية والتاريخية والحضارية باعتبار أن هذه الأماكن عناصر مهمة للجذب السياحي.
7. تساهم في التقارب الحضاري والثقافي بين الثقافات المختلفة.

ب/ مبادئ تنمية السياحة المستدامة:

من أجل القيام بتنمية سياحية مستدامة ناجحة لا بد من الاعتماد على العديد من المبادئ والتي تقوم بالموازنة بين حماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من ورغبات السياح من جانب آخر وأبرز هذه المبادئ مايلي:³⁰

1. دمج السكان المحليين وتوعيتهم و تثقيفهم بيئياً وسياحياً.
2. ضرورة بناء إدارة سياحية سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة السياحية من أجل أن تحافظ على هذه الثروات للأجيال المستقبلية وذلك من خلال إمكانيات بشرية مؤهلة.

3. ضرورة توفر مراكز للسياح تقيم لهم المعلومات والإرشادات اللازمة عن المناطق السياحية ويستحسن أن يعمل في هذا المركز السكان المحليين والذين يدربون على تسيير وإدارة هذه المواقع السياحية.

4. القيام بتوعية وتثقيف السكان المحليين بيئيا وتحسيسهم بمدى أهمية البيئة والحفاظة عليها.

5. تحديد الطاقة الاستيعابية للمنطقة السياحية من أجل تفادي الازدحام وتفاذي تضرر البيئة الطبيعية والاجتماعية وتقديم الخدمات التي ينتظرها السياح.

ج/ إستراتيجية التنمية السياحية المستدامة في الجزائر:

أصبحت تنمية هذا القطاع تشكل أولوية للدولة نظرا لأهميته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على السواء، فلجأت الدولة إلى وضع جهاز تشريعي يحدد التنمية المستدامة لقطاع السياحة من خلال سن ترسانة من القوانين الخاصة لتيسر هذا القطاع بمناطق التوسع والمواقع السياحية، وهذه القوانين هي:

القانون 99-01 المتعلق بالفندقة.

القانون 99-06 المتعلق بالوكالات السياحية.

القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة.

القانون 03-02 المتعلق بالقواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحي للشواطئ.

القانون 03-03 المتعلق بالمناطق والمواقع السياحية

كما ساهم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 في مسعى شامل ومنسجم في تنمية الإقليم الجزائري ويستهدف هذا الميثاق تسهيل بروز سياسة حقيقية للتنمية السياحية المستدامة، وترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات³¹، ويقوم هذا المخطط أيضا بتقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأورومتوسطية وهذا من خلال إنجاز سبعة أقطاب سياحية بحلول 2025 بالإضافة إلى إنجاز 20 قرية سياحية وحدائق إيكولوجية ذات بعد سياحي تتوزع على القطر الوطني، وهي نماذج سياحية تسمح بهيكل الإقليم وتحسين الوجهة السياحية للجزائر، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية السياحة التي تتولى اقتناء وهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشأة السياحية.

المحور الثالث: الاستثمارات السياحية ودورها في دفع التنمية المستدامة في الجزائر.

بعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 أرضية العمل الرئيسية لتنمية السياحة في الجزائر ودفع عجلة التنمية المستدامة، ويتضمن هذا المخطط الإطار الاستراتيجي والمرجعي لتطبيق السياسة السياحية في الجزائر في حدود 2025، وتحسيد التوجه الرامي إلى تامين الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، منها الطبيعية والثقافية والتاريخية وجعل هذه الإمكانيات في خدمة السياحة، ومن ثم تغطية العجز المسجل خاصة في مجال الإيواء الذي لا تتعدى سعته 80 ألف سرير على المستوى الوطني، 10 بالمائة منها فقط مطابقة للمواصفات العالمية، يقابلها عدد كبير من الطلبات على الإيواء في الجزائر يفوق الملايين سنويا، مما وجب تشجيع الاستثمار في المجال السياحي في بلادنا لترقية السياحة وتغطية العجز المسجل في مجال الإيواء والخدمات السياحية الأخرى.

أولاً: واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر.

لقد أدركت الجزائر ضرورة تعزيز قطاع الاستثمار وعصرنته بما يواكب التطورات الاقتصادية والتجارية العالمية، وبذلك تم سن الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار فقد تم منح عدت مزايا أخرى إضافة إلى الحوافز الجمركية والجبائية والشبه جبائية المنصوص عليها في القانون العام .

ولقد حظيت السياحة بنفس فرص الاستثمار باعتبارها من أحد القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني من حيث أنها تساهم في تحقيق معدلات نمو من خلال مواردها المتجددة، وبذلك تم تدعيم الأمر 01-03 بقوانين تخص السياحة من خلال استدامتها وتحديد القواعد العامة التي تسير من خلالها مناطق التوسع والمواقع السياحية وهذا ضمن المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية، فطبقا للمادة 78 من الأمر 2009 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تؤهل للاستفادة من الأمر 01-03 الاستثمارات المرتبطة بالنشاطات المرتبطة بالنشاطات السياحية والفندقية.

أ/ الامتيازات الممنوحة للاستثمار السياحي:

1. الامتيازات الجبائية: من أجل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي، وتمثل في إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية المختلفة مثل ما تقرره قوانين المالية من الإعفاء الكلي للمؤسسات المستثمرة في القطاع السياحي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، والهدف من ذلك تخفيف الضغط الضريبي على القطاع الإنتاجي وتمثلت أهم التحفيزات في مايلي³²:

- تطبيق النسبة المحفظة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

2. الامتيازات المالية:

1. تشمل التخفيضات من حجم الفوائد التي يدفعها المستثمر على القروض التي تمنحها له الدولة كما نصت المادة 79 من الأمر 2009 وهذا من خلال تخفيض نسبة فائدة القروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في المشاريع السياحية المنجزة بنسبة 3% في الشمال و نسبة 4.5% في الجنوب كما نصت المادة 80 من نفس القانون على تخفيض نسبة الفائدة للقروض البنكية الممنوحة للاستثمارات في مشاريع عصرنة المؤسسات السياحية والفندقية بنسبة 3% في الشمال و نسبة 4.5% في الجنوب من معدل الفائدة المطبقة على القروض البنكية.

2. دفع دينار واحد للمتر المربع لمبلغ إتاوة أملاك الدولة لمدة عشر سنوات وتخفيض بنسبة 50% بعد هذه المدة بالنسبة للإمتياز العقاري للمشاريع الاستثمارية سواء كان هذا الاستثمار في الجنوب أو في الهضاب العليا أما في ولايات الجنوب التالية (أدرار تمنراست إليزي تندوف) فتصل المدة إلى 15 سنة .

ويهدف اجتذاب الموارد المالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الخطة، قدمت الحكومة مجموعة كبيرة من حوافز الاستثمار في القطاع الخاص الذي يتوقع له أن يؤدي الدور الأساسي في تنفيذ خطة التنمية السياحية، وفيما يلي بعض الحوافز المقدمة لتشجيع تدفق الاستثمارات الخاصة وخاصة الأجنبية منها:

1. حق المستثمر في إعادة رأس المال والأرباح إلى وطنه الأصلي.
2. الإعفاء من الضرائب لمدة 10 سنوات.
3. الحد من ضريبة الاستيراد المفروضة على المعدات والآلات المستوردة، بحيث لا يتجاوز 5 في المائة.

4. لا يجوز انجاز الاستثمارات الأجنبية إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي بحيث يكون للمستثمر الأجنبي مساهمة في رأسمال تسمح له بممارسة الرقابة على استثماراته ولا يتحمل نسبة الخسارة إلا في حدود 49% من رأس المال.

كما تم إحداث صندوق الاستثمار الوطني الذي تصل نسبة مشاركة إلى 34% في المشاريع الكبيرة ونسبة 49% في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم إنشاء 05 صناديق استثمار ولائمة موزعة عبر كامل التراب الوطني .

ب/ معوقات الاستثمار السياحي:

إن الاستثمار في القطاع السياحي في الجزائر يعاني من عدة مشاكل تحول دون الانطلاق فيه بالإضافة معوقات تحول دون مباشرته وتجسيده، فنجد أن الكتاب الأول بعنوان التشخيص الدقيق في السياحة في الجزائر من المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية قد أحصى إحدى عشر نقطة ضعف للسياحة الوطنية وجب تقييدها وهي ما تشكل عائق بالنسبة لجلب المستثمرين واستقطابهم للاستثمار في هذا القطاع، وهي غياب تامين المنتجات السياحية الجزائرية، ضعف نوعية وعدد القامات والفنادق، ونقص التحكم في التقنيات الجديدة للبحث عن السوق السياحي، نقص في التأهيل والنجاعة في العاملين في مجال السياحة، ضعف نوع المنتج والخدمات السياحية الجزائرية، ضعف استعمال تكنولوجيا الاتصال والإعلام في المجال السياحي، ضعف الحصول على وسائل النقل ونوعيته، عدم تكييف الخدمات المالية والبنكية مع السياحة المعاصرة، نقص في الأمن الصحي والغذائي، عدم ملائمة الترشيد والتنظيم والوعي للسياحة المعاصرة، عجز كبير في تسويق صورة الجزائر كمقصد للسياح.

كما نجد أن مشكل العقار السياحي من أهم العراقيل والمعوقات التي تواجه وتقف أمام وجه المستثمر المحلي والأجنبي، لأن أي استثمار يجب أن يتوفر على أرضية كي يقوم عليها، ومن أجل الحصول على أي مشروع لابد أن يبدأ ذلك أولا بملكية العقار الذي يجب أن يؤخذ بشكل جدي، فمشكل العقار راجع لغلاء وارتفاع أسعار الأوعية العقارية والمضاربة بالإضافة إلى تعقيدات الإجراءات المتبعة للاستفادة منها، إذ أن منح الأراضي في الجزائر كان ولا يزال تحكمه ممارسات منها ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي كتنفسي الرشوة والسمسرة والمضاربة.

ج/ التنمية السياحية المستدامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة (2009 - 2014):

إن حجم الاستثمار من خلال البيانات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بلغت 2192 مليار دينار جزائري استحدثت 150959 منصب شغل، استحوذ القطاع الخاص على أكبر عدد من الاستثمارات المصرح بها خلال سنة 2014 حيث كانت نسبته 97.62% بينما حظي الاستثمار العمومي بنسبة 2.21% و الاستثمار المختلط بنسبة 0.17% من حجم الاستثمارات، كان نصيب الاستثمار في القطاع السياحي منها 1.69% بقيمة 110639 مليون دج.

الجدول رقم 1: توزيع الاستثمارات لسنة 2014

التعيين	عدد المشاريع	المبلغ الإجمالي بليون دينار جزائري	مناصب الشغل المستحدثة
مجموع الاستثمارات الكلية	9904	2192	150959
الاستثمارات الخاصة	9668	921238	125272
الاستثمارات العمومية	219	1138206	14392
الاستثمارات المختلطة	17	133086	11295
الاستثمارات السياحية	167	110639	7017

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار <http://www.andi.dz>

ومن أجل تحقيق مستويات الاستدامة السياحية في الجزائر، يساهم برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010 بتخصيص 27745 مليار دج للسياسة، ويوضح الجدول الموالي توزيع الاستثمارات على قطاع السياحة بصفة عامة ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010 ضمن برنامجين وهما البرنامج المركزي والبرنامج اللامركزي للسياسة كما هو موضح في الجدولين التاليين :

الجدول رقم 2: المخطط الخماسي للسياسة 2014/2010 (البرنامج المركزي الجديد)

القيمة بالمليار دج	صياغة المشروع
	السياحة
9300	اقتناء وتعويض الأراضي السياحية
1500	نشر مخطط الجودة السياحية
1000	تحقيق مشروع "دار الجزائر"
500	برنامج الدراسات العامة للسياسة
2000	دراسات وأعمال خدمة وتطوير
	البنية التحتية الإدارية
500	تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية
14800	المجموع 1

المصدر: سامية لحول، راوية حناشي، تنمية السياحة في الجزائر واستدامتها ضمن برنامج الاستثمارات العامة 2014/2010، الملتقى الدولي حول تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001 ، بجامعة سطيف، يومي 12/11 مارس 2013.

الجدول رقم 03: المخطط الخماسي للسياسة 2014/2010 (البرنامج اللامركزي الجديد)

القيمة بالمليار دج	صياغة المشروع
	السياحة
645	دراسة المخطط الرئيسي للسياسة
2000	إعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية
6900	تحقيق الدراسة، الدليل، الخريطة السياحية، الخطة الترويجية للولايات، دراسة وإدارة الشواطئ، دراسة وتخطيط المواقع السياحية، دراسة وتخطيط مواقع المياه المعدنية والمواقع المناخية، تطبيق الإشارات الدالة على المواقع السياحية.
500	تطوير الرحلات السياحية والسياحة البيئية
	التعليم العالي
500	إنشاء معهد وطني لتقنيات الفنادق والسياحة
	البنية التحتية الإدارية
2400	تصميم بناء وتجهيز مقر ومرفقات وكالة تنمية السياحة الوطنية
	مركز المعلومات والتوجيه السياحي
12945	المجموع 2
27745	الإجمالي (2+1)

المصدر: سامية لحول، راوية حناشي، نفس المرجع السابق.

ثانياً: أثر الاستثمار السياحي على التنمية المستدامة:

يعد الاستثمار السياحي عاملاً مهماً من عوامل التنمية المستدامة، فهو يؤثر مباشرة على أبعاد التنمية المستدامة إذا ما تم توجيهه بما يخدم أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025، واحترام مواد القوانين التي تنظم أنشطة الصناعة السياحية وعلى رأسها قانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، فأهم أثر الاستثمار السياحي على التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي:

أ/ أثر الاستثمار السياحي على البعد الاقتصادي:

وذلك من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في المشاريع السياحية وكذلك من خلال الاستخدامات الجيدة للموارد الطبيعية وما ستحققه السياحة من موارد نتيجة إيجاد علاقات اقتصادية بينها وبين القطاعات الأخرى، متزامناً مع ما تحصل عليه الدولة من منافع اقتصادية من الإيرادات المتحققة من العملات الصعبة الناجمة عن الطلب السياحي للسياحة الخارجية وكذلك الداخلية مما يساهم في زيادة الناتج الوطني للدولة بشكل مباشر وغير مباشر وبالتالي المساهمة في عملية البناء الاقتصادي فضلاً عما تحقّقه هذه الصناعة من انتعاش شرائح واسعة من المجتمع

1. مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي: تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة و السفر إلى أن متوسط

مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي تصل إلى 10 % والنسبة للجزائر فإن مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي تعد ضعيفة جداً كما يتضح من الجدول الآتي:

الجدول رقم 04: نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترة (2000/2009).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المساهمة	1.4	1.6	1.6	1.7	1.8	1.7	1.02	1.7	2.05	2.3

المصدر: سليم العمرأوي، مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد السادس والثلاثون، بغداد، العراق، 2013، ص: 104.

2. تحسين ميزان المدفوعات: لقد تم تقدير الزيادة في الإيرادات على أساس الإيرادات المسجلة سنة 2003 والتي اعتمدت كمرجع أساسي لتحديد مؤشر " النفقات المتوسطة السنوية لكل سائح"، أما بالنسبة لإيرادات الجزائريين المقيمين بالخارج فلا يمكن التحكم فيها حالياً، وبالتالي لا يمكن أن تكون موضوع تقييم مدقق، إن حساب الإيرادات يأخذ في الحسبان نفقات السياح الأجانب خارج مصاريف النقل مع اعتبار أن متوسط الإنفاق لكل سائح قدر ب 520 دولار أمريكي بالنسبة لسنة 2002 ، كما أن توقعات الإيرادات السنوية على مدى العشرية تم إعدادها بتطبيق الإنفاق المتوسط لكل سائح والمقدر بـ 520 دولار أمريكي معدلة سنوياً بزيادة 3% مما يرفع حجم الإيرادات من 133 مليون دولار أمريكي إلى 1,3 مليار في نهاية سنة 2013³³.

3. توفير العملة الصعبة: حيث أن السياحة تعمل من خلال عائداتها على توفير العملات الصعبة، التي ينجم عنها تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمجتمع المحلي ودعم للتنمية الشاملة على المستوى الوطني والمحلي، حيث أنه في 2013 فإن المداخل السياحية بالعملة الصعبة المتراكمة قاربت 6,4 مليار دولار أمريكي.

4. **إنعاش الصناعة التقليدية:** إن علاقة الترابط العضوي بين القطاعين السياحي والتقليدي يمكن إبرازها من خلال الاستثمار في السياحة بوجه عام وإنعكاس الحرفة ومنتجاتها من خلال التوسع في الطلب على تلك المنتجات، كما تبرز العلاقة من خلال القيم المضافة التي يشتقها قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاع السياحي³⁴.

ب/ أثر السياحة على البعد الاجتماعي:

1/ **توفير فرص عمل وحل مشكلة البطالة:** ذلك أن التوسع في صناعة السياحة والمشروعات المرتبطة بها يساهم في توفير فرص عمل جديدة مما يخفف من البطالة وبالتالي يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل والرفاهية للمجتمع وزيادة معدل نمو إنفاق السياح والتأثير المباشر للسياحة في توفير فرص عمل يكون أولا من القطاع السياحي للقطاعات المرتبطة به، فطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة OMT المتعلقة بالشغل، فإن إنجاز سريرين (02) يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل واحد مباشر وثلاثة (03) مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة، وبالرجوع إلى الجدول رقم واحد في الأعلى الذي يخص توزيع الاستثمارات لسنة 2014 نلاحظ بأن الاستثمارات عموما ساهم كل مشروع استثماري بخلق 15.24 منصب شغل مستحدث أما المشاريع السياحية فكل مشروع سياحي قام بخلق 42.10 منصب شغل مستحدث وهو ما يثبت مدى أهمية الاستثمارات في المشاريع السياحية من حيث مناصب الشغل المستحدثة، وحسب تقديرات وزارة السياحة فإن عدد السياح ارتفع من 82 ألف عامل في سنة 2000 إلى 344 ألف في سنة 2011 كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تطور العمالة في القطاع السياحي بالجزائر (ألف عامل)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011
عدد العمال	82	95	103	165	172	193.9	204.4	320	344

المصدر: بن لكحل نوال، الأغا تغريد، السياحة في الجزائر مقوماتها ومعوقاتهما، مداخله ضمن فعاليات الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 27/26 نوفمبر 2014، المركز الجامعي لتيبازة.

1. **التكوين والتأطير للأفراد واندماج أفراد المجتمع:** إن التركيز على تأهيل الموارد البشرية من أهم ما يساهم به الاستثمار السياحي بغية تأهيلهم لتسيير المرافق السياحية والفنادق بطريقة جيدة، وتقديم خدمات في المستوى المطلوب حيث أن الجزائر تضم 11 معهدا لتكوين التقنيين السامين في الفنادق وفنون الفندقية، في انتظار انطلاق أشغال أربعة هياكل أخرى ليصل العدد إلى 17 مؤسسة تستجيب للمعايير الدولية، إضافة إلى مدرسة وطنية مختصة في المجال، ومدرسة عليا للفندقية بالعاصمة التي ينتظر أن تنفتح أبوابها خلال شهر سبتمبر 2015، والتي يشرف عليها مختصون من معهد مختص في مجال السياحة من دولة سويسرا، حيث سيتم تكوين شباب الجزائر في المجال السياحي لإكسابهم الخبرة والكفاءة بغية ترقية القطاع على المستوى الوطني³⁵.

2. **يخلق الاستثمار السياحي تقارب الحضاري والثقافي بين الثقافات المختلفة للشعوب، الحفاظ على الإرث الحضاري والتاريخي للبلد وخاصة المعالم الأثرية المدرجة ضمن التراث العالمي، وكذا تطويره واستغلاله بشكل كفوء بإعتباره مقوم أساسي في تطوير السياحة الوطنية ومن ثم تحقيق تنمية سياحية، فقد تم تحديد غلاف مالي قدره 2000 مليون دينار ضمن المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010 لإعادة تأهيل وتطوير المواقع التاريخية، الثقافية والأثرية.**

3. الحفاظ على الهوية الثقافية والفنية للجزائر وإعادة بنائها وتطوير مرافقها وإعادة استقطاب المبدعين المحليين والأجانب في المجال السياحي إلى الوطن.

4. يساهم الاستثمار السياحي في تطوير الأماكن الدينية والتاريخية والحضارية باعتبار أن هذه الأماكن عناصر مهمة للجذب السياحي.

ج/ اثر الاستثمار السياحي على البعد البيئي:

تعتمد مواقع السياحة الأكثر نجاحا في الوقت الحاضر على المحيط المادي النظيف، والبيئات المحمية والأنماط الثقافية المميزة للمجتمعات المحلية، أما المناطق التي لا تقدم هذه المميزات فتعاني من تناقص في الأعداد الزوار لها، لذلك فمن الضروري أن تكون العلاقة بين الاستثمار السياحي والبيئة علاقة تكافلية وعلاقة توازن دقيق، كما يجب التأكيد على أن الاحتياجات السياحية لا ينبغي أن تلي بطريقة تلحق الضرر بالمحيط البيئي لسكان المناطق السياحية أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخية والثقافية التي تعتبر عامل الجذب الأساسي للسياحة، فلابد من الاستثمار السياحي في هذا الجانب من اخذ الأسس والمعايير التخطيطية لتنمية وتطوير المناطق السياحية بما يتماشى مع أهداف السياحة البيئية، وعموما يمكن القول بأن الاستثمار السياحي يدعم الجانب البيئي في:

1. يساهم الاستثمار السياحي في تهيئة وتطوير الوحدات الفندقية وما يرافقها من أنشطة مرافقة لها، فالاستثمار السياحي يؤمن المستلزمات التكميلية للسياحة من إيواء فندقي جيد إلى إدارة وخدمة فندقية كفوءة ومتخصصة وبنى ارتكازية وخدمات أساسية ونظام مصرفي يتوافق مع المعايير الدولية لتأمين مختلف أنواع السياحة من طبيعية إلى ثقافية وتاريخية إلى علاجية واستشفائية إلى سياحة بيئية ومما يعزز من ذلك إن معظم هذه الإمكانيات موزعة على مختلف مناطق الجزائر مما يخلق الأسس لنشر ثمار التنمية المستدامة على عموم مناطق الوطن ويمكن المناطق ذات الإمكانيات المحدودة تنمويا من غير السياحة في استغلال هذا الجانب لتطويرها والأنشطة المرتبطة بها.

2. يعتبر من إحدى الوسائل المهمة في تنمية الأقاليم والأماكن ذات الجذب السياحي اقتصاديا واجتماعيا وعمراني لاسيما في الأقاليم التي لا تمتلك مقومات اقتصادية فعالة مقارنة بإمكاناتها السياحية، كما تستخدم الاستثمار السياحي كوسيلة لتنمية الأقاليم الريفية والنائية التي تمتلك مقومات الجذب السياحي، مما يخلق يخلق توازن بين الريف والمدينة والذي يؤدي بدوره إلى استقرار السكان المحليين والحد من نزوحهم.

3. الاستثمار في التحول من السياحة العادية إلى سياحة بيئية مع تطوير الرحلات السياحية وقد خصص غلاف مالي قدره 500 مليون دينار جزائري ضمن المخطط الخماسي للسياحة 2014/2010.

خلاصة:

من خلال هذه المداخلة حاولنا إبراز مفهوم الاستثمار في صناعة السياحة كعامل أساسي للتنمية المستدامة، إذ لم يعد ذلك خيارا بل أصبحت ضرورة فرضتها المنافسة الدولية خاصة من طرف الدول المتقدمة التي تحقق مكاسب هائلة من الاستثمارات السياحية، هذه الأخيرة التي تتطلب أموال ضخمة و قروض طويلة الأجل مع عائد طويل الأجل من مداخيل معتبرة ومناصب شغل وجلب العملات الصعبة، لأن الدخول في مرحلة الاستغلال الفعلي لهذا النوع من الاستثمار يكون غالبا بعد ثلاث سنوات أو أكثر، كما يركز على اليد العاملة المؤهلة باعتبارها المحرك الرئيس له، لتحقيق مداخيل معتبرة ومناصب شغل وجلب العملات الصعبة.

ورغم مابذلته الجزائر من جهود من أجل تشجيع الاستثمار في المجال السياحي، وتتمثل في إعفاءات كلية أو جزئية من الضرائب والرسوم شبه الجبائية المختلفة مثل ما تقرره قوانين المالية من الإعفاء الكلي للمؤسسات المستثمرة في القطاع السياحي من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، بالإضافة إلى سن ترسانة من القوانين التي تسيير وتنظم الأنشطة السياحية، إلا أن الاستثمار السياحي بالجزائر لم يرقى إلى المستوى المطلوب في ظل نموذج الحداثة المعولم وفي ظل احتدام المنافسة في هذا القطاع الحيوي، لعدة اعتبارات أهمها مشكل العقار وعدم انجاز المشاريع السياحية في أجالها المحددة.

النتائج والتوصيات:

1. نقص التمويل اللازم للقطاع السياحي بسبب عزوف البنوك عن تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية.
2. عدم اهتمام القطاع الخاص بالاستثمار في السياحة بسبب مشكل العقار لاقتناء أراضي موجهة للاستثمار السياحي.
3. عدم مواكبة القطاع المصرفي والمالي بالجزائر لأنظمة الدفع الحديثة التي أصبح يستعملها السياح في حياتهم اليومية.
4. السهر على قيام المستثمرين سواء في القطاع الخاص أو العام أو المشترك على تسليم وإنهاء المشاريع الاستثمارية في الآجال المحددة ووفقا للشروط المنوطة بها.
5. البحث عن سبل تمويل الاستثمارات السياحية عن طريق إحداث بنك متخصص في تمويل الاستثمارات السياحية.
6. يجب تحديد الفرص المحتملة للاستثمار السياحي استنادا إلى استراتيجيات المنتجات السياحية المتوفرة وطبق لمخطط التهيئة السياحية لأفاق 2025.
7. العمل على تطبيق المبادئ والتوجهات الخاصة بإستراتيجية التنمية السياحية الوطنية المحدثة والمعنية بجذب الاستثمار السياحي والإشراف على تنفيذها بما يشمل تنمية المشاريع السياحية الصغيرة والمتوسطة، وذلك بالتنسيق مع الوزارة المعنية.
8. التعاون مابين الدول العربية وخاصة في ما يخص الإعلام والتوجيه السياحي، للاستفادة من خبرات وتجارب الدول العربية الرائدة في مجال السياحة .
9. زيادة الاستثمار في العنصر البشري في المجال السياحي باعتباره الركيزة الأولى في التنمية السياحية والتنمية المستدامة.

الهوامش والمراجع:

- (1) سورة التوبة، الآية: 02.
- (2) خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، دار التنوير، الجزائر، 2007. ص: 23.
- (3) صالح موهب، تشخيص واقع السياحة في الجزائر واقتراح سبل تطويرها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 03 ، 2006/2007. ص: 29.
- (4) محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، 2006/2007. ص: 15.
- (5) ماهر عبد العزيز توفيق: صناعة السياحة، دار زهران، عمان، الأردن، 1997. ص 22.
- (6) خالد كواش، السياحة مفهومها أركانها أنواعها، مرجع سبق ذكره، ص: 30-31.
- (7) محمود فوزي شعوبي، السياحة والفندقة في الجزائر، مرجع سبق ذكره. ص: 16-17.
- (8) [http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article](http://www.qaradaghi.com/portal/index.php?option=com_content&view=article&id=1822) بتاريخ: 2016/05/07 على الساعة: 18.22 سا
- (9) محمد مطر، إدارة الاستثمارات، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان الأردن، 1999. ص: 17.
- (10) طاهر حيدر جردان، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 1997. ص: 98.
- (11) حامد العربي الحضري، تقييم الاستثمارات، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000. ص: 20.
- (12) زياد رمضان، مبادئ الاستثمار دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997. ص: 13.
- (13) أمر رقم 03-01 الصادر بتاريخ 20 غشت 2001 ، المتعلق بتطوير الاستثمار .
- (14) فضيلة عينين، "النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر"، مذكرة ماجستير، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق، البليلة، 2011 ، ص: 21.
- (15) فضيلة عينين، "النظام القانوني للاستثمار السياحي في الجزائر" نفس المرجع السابق.
- (16) الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين، الاستثمار السياحي في المناطق السياحية - دراسة حالة ولاية جيجل- مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة .
- (17) رعد مجيد العاني، الاستثمار والتسويق السياحي، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2008 ، ص: 19 .
- (18) محمد يدو، سمية بوخاري، الاستثمارات السياحية كمحرك للتنمية السياحية المستدامة حالة الجزائر مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26 و 27 نوفمبر 2014، بالمركز الجامعي بتبازة .
- (19) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2007. ص: 25.
- (20) القانون 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، المؤرخ في 17 فبراير 2003، ص: 05.
- (21) همي الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات واستشارات الغدرة، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة، مصر، 2000. ص: 220.

- (22) عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، مرجع سبق ذكره. ص: 29.
- (23) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 أوت - 4 سبتمبر 2002. ص: 26.
- (24) قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، المادة: 02. ص: 09.
- (25) تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لسنة 2013، بعنوان نخضة الجنوب، تقدم بشري في عالم التنوع، ص: 10.
- (26) نفس المرجع سبق ذكره. ص: 05.
- (27) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 02 مارس 2001.
- (28) فؤاد عبد المنعم البكري، التنمية السياحية في مصر الوطن العربي، عالم الكتب، مصر، 2004. ص: 4.
- (29) رايس مبروك، لحسن دردوري، خاطر طارق، دور السياحة البيئية في السياحة المستدامة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة، بجامعة محمد خيضر بيسكرة، يومي 09-10 مارس 2010 نفس المرجع.
- (30) وزارة هيئة الإقليم والبيئة، المخطط التوجيهي للتنمية السياحية: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، 2008، ص: 26.
- (31) الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، 22 غشت 2001، ص: 5-6.
- (32) قرومي حميد، بن بتيش بلال، واقع وأفاق الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26/27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي لتيبازة.
- (33) شنيني عبد الرحيم، دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية دراسة حالة غرداية، رسالة ماجستير، جامعة ابوبكر بلقايد، جامعة تلمسان، 2010/2009. ص: 115.
- (34) يحيوي إلهام، بوحديد ليلي، مساهمة الاستثمار السياحي في تطوير مناطق التوسع السياحي بالجزائر، واقع وأفاق الاستثمار السياحي في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي العلمي الثاني حول الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، يومي 26/27 نوفمبر 2014، المركز الجامعي لتيبازة.